آب 2023 العدد رقم 78

ملخص سياسة عامة LCPS
المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies

الأزمة الاقتصاديّة في لبنان بحسب القطاعات: خارطة طريق الصمود والتعافي للقطاع الزراعي

سالم درويش

أنجز ملخّص السياسة هذا بدعم من مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية - مكتب لبنان. الآراء الواردة فيه لا تعكس بالضرورة وجهة نظر الجهة المانحة.

عن الكاتب
سالم درويش، أستاذ في كليّة الزراعة في الجامعة اللبنانيّة، ويرأس قسم الاقتصاد الزراعي فيها، مستشار وزير الزراعة اللبناني. د. سالم متخصّص في المسائل المتعلّقة باقتصاديّات التنمية الزراعيّة والريفيّة والزراعيّة-الغذائيّة، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي من المعهد الوطني العالي للهندسة الزراعيّة في مونبلييه (ENSAM).

المقدّمة

تأثّر القطاع الزراعي في لبنان بشكل كبير جرّاء الأزمة الاقتصادية التي يشهدها البلد. وفي ظلّ التقلّبات الاقتصادية والسياسية المستمرة، تبرز تحديات كثيرة أمام المزارعين تحدّ من قدرتهم على إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية. قبل الأزمة، التي بدأت في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر من العام 2019، واجه القطاع الزراعي في لبنان بالفعل العديد من القيود التي تَحول دون تعزيز الإنتاجيّة، إلى جانب محدودية مصادر التمويل، ونقص التقنيّات الزراعيّة، والتحديات المتعلقة بالتوظيف واليد العاملة، وغياب الكفاءة في استخدام المياه وعوامل الإنتاج الزراعي، وسوء حالة البنية التحتيّة، وعدم فعاليّة خدمات الإرشاد الزراعي، والدعم المؤسسي شبه الغائب، بالإضافة إلى عدم المساواة بين الجنسين في ما يتعلّق بالوصول إلى الموارد والتحكّم فيها واتّخاذ القرارات والحصول على التمويل.[1]

ومع بروز الأزمة، تفاقمت المشكلات القائمة وأرخت بظلالها على القطاع الزراعي، وشكّلت تهديدًا للأمن الغذائي في البلد، كما عرّضت الكثير من المزارعين لخطر الإفلاس. وفي سياق التقلّبات السياسية والتحرّكات الاحتجاجية، وجدَ المزارعون صعوبةً في نقل بضائعهم إلى الأسواق، ما تسبَّبَ بتلف منتجاتهم وتكبيدهم خسائر ماليّة فادحة. ومع إغلاق الحدود والمعابر بسبب القيود المفروضة لمكافحة جائحة كوفيد- 19، تعطّلت أسواق التصدير، ما أثّر بدوره على إيرادات المزارعين.

1 مؤسسّة البحوث والاستشارات. تشرين الأوّل/أكتوبر، 2019. خارطة طريق قطاع الأغذية الزراعيّة في لبنان - اليونيدو. التقرير الختامي. 67 صفحة. متوفّر عبر الرابط التالي: https://open.unido.org/api/documents/22583891/download/Road%20Map%20Agro-food%20sector%20Lebanon.pdf

ومن أبرز التحديات التي يواجهها المزارعون منذ سنوات، افتقارُهم إلى الضروريّات الأساسيّة، مثل المحروقات والكهرباء ومصادر مياه الري الكافية.[2] وكان لذلك أثر كبير على المحاصيل وجودتها وتكلفتها. يُشار إلى أنّ الحكومة وجدت صعوبة متزايدة في توفير إمدادات كافية من الوقود والكهرباء، ما أدّى إلى نقص كبير في الوقود وانقطاع متكرّر للتيار الكهربائي. وازدادت الأمور سوءاً عندما رُفع الدعم عن الوقود في شهر أيلول/سبتمبر2022، فارتفعت أسعارها بشكلٍ ملحوظ.[3]

علاوةً على ذلك، وبسبب التدهور التدريجي لقيمة العملة الوطنيّة في لبنان، باتَ من الصعب على المزارعين تحمّل تكاليف عوامل الإنتاج الزراعي التي يحتاجون إليها، مثل الأسمدة والبذور والمبيدات، خاصة مع استحالة الحصول على القروض بسبب انهيار القطاع المصرفي. والجدير ذكره أن برنامج 'كفالات' كان من أكثر البرامج المفضّلة لدى المزارعين اللبنانيين وذلك لسهولة استخدامه - مع إطلاق برنامج تعزيز الاستثمار[4] في العام 2015 بقيمة 30 مليون دولار؛ بيد أنّ المصرف المركزي لم يعد يوافق على منح مثل هذه القروض المدعومة.

بالإضافة إلى ذلك، انخفض الاستهلاك عندما ارتفع سعر سلّة الحد الأدنى للإنفاق - وهو مؤشّر تستخدمه المنظّمات الإنسانيّة لتقدير الاحتياجات - حيث ارتفع من 38 ألف ليرة لبنانيّة في شهر أيلول/سبتمبر من العام 2019 إلى 790 ألف ليرة لبنانيّة في شهر أيار/مايو من العام 2022, أي بزيادةٍ قدرها 1300% تقريباً.[5]

يهدف هذا الملخص إلى تقديم لمحة عامة موجزة عن الوضع الحالي للقطاع الزراعي، وتسليط الضوء على التوصيات السياساتية الرئيسية لإحداث تغييرات جذرية. ولمعالجة هذه المسائل الملحّة وإطلاق العنان لإمكانات القطاع الكاملة، لا بدّ من أن يولي صانعو السياسات الأولويّة للإصلاحات الشاملة والحلول المبتكرة. إنه، ومن خلال التركيز على الممارسات المستدامة، واعتماد التكنولوجيا، وتنويع الأسواق، والتنمية الريفيّة، يمكن زيادة الإنتاجيّة الزراعيّة مع تعزيز النمو الشامل في المجال الزراعي.

القطاع الزراعي في لبنان

تؤدي الزراعة دوراً ثانوياً نسبياً في اقتصاد لبنان، وذلك على الرغم من احتواء البلاد على أعلى نسبة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم العربي. فمع أكثر من 200,000 هكتار (494,000 فدان), تمثّل الزراعة ما يُناهز 5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الوطني, وتستأثر بـ 8 في المئة من اليد العاملة الفعّالة. ويُعتبر القطاع, بالإضافة إلى إنتاجه الزراعي الأساسي, مُساهِمًا رئيسياً في صناعة الأغذية الزراعيّة المهمّة في لبنان, والتي بدورها تسهم بنسبة 5 في المئة إضافيّة في إجمالي الناتج المحلي, وتوفّر فرص العمل لشريحة إضافية من القوى العاملة الفعّالة بنسبة 8 في المئة، وباتت تشكّل مصدراً رئيسياً ومتزايداً للوظائف في الاقتصاد.[6]

2 المركز اللبناني للدراسات. آذار/مارس 2017. فرص ضائعة في ظل إمكانيات ضخمة يتمتع بها قطاع الأغذية الزراعية: تعزيز الحوار ضمن القطاع الخاص.

3 شهيب ك. 13 أيلول/سبتمبر 2022. لبنان: المصرف المركزي يرفع الدعم كلياً عن المحروقات الباهظة. متوفر عبر الرابط التالي: https://apnews.com/article/middle-east-lebanon-prices-world-bank-549ee4d168a65d42fc8cfadeca7ae5dc

4 كفالات، 2015أ. ما هي مبادرة برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم iSME؟ كفالات ش.م.ل/برنامج iSME. <http://www.kafalatisme.com.lb/what-is-the-isme-programme.>

5 برنامج الأمن الغذائي، الجامعة الأمريكيّة في بيروت، (2022، تموز/يوليو)، 'بوابة الأمن الغذائي في لبنان - موجز عن الأمن الغذائي (رقم 27)'، الجامعة الأمريكيّة في بيروت، <https://www.aub.edu.lb/fafs/foodsecurity/Documents/2022-07-02>, PDF.

6 منظمة الأغذية والزراعة. (2023). لبنان في لمحة. متوفّر عبر الرابط التالي: https://www.fao.org/lebanon/fao-in-lebanon/lebanon-at-a-glance/fr/

وبحسب التقديرات، بلغ إجمالي المساحة الزراعيّة المزروعة ما يُناهز 271,412 هكتاراً في العام 2021 (259,809هكتاراً في العام 2016), أي ما يشكّل حوالي 25% من مساحة الأراضي اللبنانيّة. وتشمل الحقول المزروعة بالمحاصيل الموسميّة والأشجار المُثمرة، بالإضافة إلى البيوت البلاستيكية.[7]

7
وزارة الزراعة. (2021). نتائج إحصاء الإنتاج الزراعي.

الجدول 1

المنتجات الزراعيّة اللبنانيّة بالليرة اللبنانيّة

المنتجات	عام 2016 قيمة الإنتاج (1000 ليرة لبنانيّة)	%	عام 2021 قيمة الإنتاج (1000 ليرة لبنانيّة)	%
موارد حيوانيّة	**822,941,585**	**27%**	**7,461,435,001**	**32%**
دواجن	340,146,219		3,333,010,439	
عسل	71,441,780		311,494,088	
موارد نباتيّة	**2,171,114,518**	**73%**	**15,914,055,614**	**68%**
محاصيل دائمة	121,613,610		8,460,251,057	
محاصيل موسميّة	958,500,908		7,453,804,557	
إجمالي الإنتاج	**2,994,056,103**	**100%**	**23,375,490,616**	**100%**

المصدر **وزارة الزراعة 2016, 2021**

شكّلت قيمة الإنتاج النباتي في عام 2016 (محاصيل موسميّة 44%، ومحاصيل دائمة 66%) ما يُناهز 73% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي (2,994,056,103,000 ليرة لبنانية). وفي العام 2021, يُظهِر الجدول أعلاه انخفاضًا طفيفًا (-5 نقاط) في إنتاج الموارد النباتيّة, مقروناً بزيادةٍ في الإنتاج الحيواني (+ 5 نقاط). إنّ الانخفاض في الإنتاج النباتي تحول إلى زيادة في الإنتاج الحيواني.

وفقًا لوزارة الزراعة،[8] يُنتج لبنان مجموعة متنوّعة من المُنتجات الزراعيّة، بما في ذلك الفاكهة، مثل العنب (118,794 طناً), والحمضيّات (333,796 طناً), والتفاح والفاكهة ذات النواة (552,850 طناً), والدرّاق والنكتارين (74,784 طناً), والتبغ والزيتون (169,941 طناً)، وكذلك المنتجات ذات القيمة المضافة العالية.[9] وفي هذا السياق، يُعتبر إنتاج النبيذ المحلي (6 ملايين زجاجة) من أهم الصناعات في قطاع الزراعة اللبناني.

أما في ما يتعلّق بالإنتاج الحيواني، تُقدَّر القيمة الإجماليّة (للأبقار والأغنام والماعز والدواجن والنحل) في العام 2021 ما يناهز7,461 مليار ليرة لبنانيّة, ومن ضمنها 45% للدواجن, فيما بلغ إنتاج العسل ما يقارب 311 مليار ليرة لبنانيّة في العام 2021 (مقابل 71 مليار ليرة لبنانيّة في العام 2016).

وتجدر الإشارة إلى أنّ المواد الغذائيّة الزراعيّة تشكّل نصيباً هاماً في التجارة اللبنانية. تُعَدّ الزراعة (ومعظمها من الفواكه والخضروات والتبغ الخام والتوابل

8
وزارة الزراعة. (2016). نتائج إحصاء الإنتاج الزراعي.
http://www.agriculture.gov.lb/Statistics-and-Studies/Comprehensive-Agricultural-Statistics

9
وزارة الزراعة. (2021). نتائج إحصاء الإنتاج الزراعي.
http://www.agriculture.gov.lb/Statistics-and-Studies/Comprehensive-Agricultural-Statistics

والماشية) والأعمال التجاريّة الزراعيّة (ومعظمها من الأغذية المصنّعة وشبه المصنّعة) مصدراً رئيسياً للصادرات، إذ تستأثر بأكثر من 21% من إجمالي الصادرات. ومع ذلك، يُعتبَر لبنان مستورداً صافياً للغذاء، حيث يُلبّي الإنتاج المحلي 20 في المئة فقط من الاستهلاك المحلي،[10] ما يجعله عرضة لتقلّب أسعار المنتجات الغذائيّة والزراعيّة.

الجدول 2

حصّة الواردات الزراعيّة (2016, 2021)

الواردات	عام 2016 القيمة ($1000)	%	عام 2021 القيمة ($1000)	%
المنتجات الزراعيّة	3,272,105	14%	2,335,861	14%
إجمالي الواردات	22,640,333	100%	16,192,788	100%

المصدر **الجمارك اللبنانيّة، 2023**

بلغت الواردات الزراعيّة في العام 2016 ما يقارب (3,27 مليار دولار أمريكي) وتُقدّر بـ 14% تقريباً من إجمالي الواردات (22 مليار دولار أمريكي), كما سجّلت المستوى نفسه في العام 2021. بيد أن الجدول أعلاه يُظهر انخفاضًا في إجمالي الواردات والواردات الزراعيّة للعام 2021, وذلك لأسباب عديدة أهمها تدهور قيمة الليرة اللبنانيّة وانتشار جائحة كوفيد-19.

أما بالنسبة إلى الصادرات الزراعية، فلا تزال الدول العربيّة تمثّل سوق الصادرات الرئيسي للمنتجات الزراعيّة اللبنانيّة، إذ تشكّل أكثر من 90% من إجمالي الصادرات الزراعيّة. وتستأثر خمس دول عربيّة رئيسية (وهي الكويت والمملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتحّدة ومصر وسوريا) بما يُناهز 68.4% من إجمالي الصادرات. وتمثّل صادرات الفاكهة ما يُقارب 48% من الصادرات الزراعيّة.[11]

على أية حال، إن بيئة السياسات العامة في لبنان تتميز بغياب أنظمة شاملة للزراعة؛ فالقوانين التي تم اعتمادها تفتقر إلى التنفيذ الفعّال. وفي سعيها لتحسين جودة الإنتاج والامتثال للمعايير الدوليّة، قامت الحكومة بعدة مبادرات بهدف جعل المنتجات الغذائيّة اللبنانيّة أكثر أماناً وتنافسيّة في أسواق التصدير.

في هذا السياق، تم تكليف لجنة خبراء متخصّصة بصياغة قانون يراعي قانون المجموعة الاقتصاديّة الأوروبيّة رقم 91/2092 لمراقبة الإنتاج العضوي في لبنان.[12] ولم يُسن قانون 'تنظيم الإنتاج العضوي' حتى العام 2020 لضمان مطابقة المنتجات العضويّة لمواصفات مؤسّسة المقاييس والمواصفات اللبنانيّة–ليبنور،[13] بحيث تستوفي جميع الشروط المطلوبة للإنتاج العضوي.[14]

كذلك، تكشف السياسات التي تنظّم السوق، وصناعة الأغذية، والمسائل المتعلّقة بسلامة الأغذية، والآثار البيئيّة الهامة للتصنيع الغذائي، عن ثغرات

10 استراتيجية وزارة الزراعة 2015-2019. الرابط: https://faolex.fao.org/docs/pdf/leb149670.pdf

11 وزارة الزراعة، 2016. دراسة الصادرات والواردات الزراعيّة، مصلحة الاقتصاد والتسويق.

12 الزراعة العضويّة هي نهج زراعي يركّز على العمليّات الطبيعيّة، ويتجنّب استخدام المواد الكيميائيّة الاصطناعيّة، ويعزّز الاستدامة. ويستخدم المزارعون العضويون تقنيّات عدة، مثل تناوب المحاصيل، والتسميد، والمكافحة البيولوجيّة للآفات للحفاظ على خصوبة التربة، وخفض التأثير البيئي، ودعم النظام البيئي الطبيعي. ومن دون أطر تنظيميّة متينة، ثمة نقص في المبادئ التوجيهيّة الموحّدة والرقابة لضمان سلامة المنتجات العضوية. ومن دون إطار قانوني واضح، يواجه المزارعون اللبنانيون صعوبات في الوصول إلى الأسواق، وتأمين أسعار عادلة لمنتجاتهم العضويّة، كما الحصول على دعم مالي أو حوافز تستهدف الزراعة العضويّة على وجه التحديد. وهذا يُعيق توسيع ممارسات الزراعة العضويّة في البلد.

13 مؤسّسة المقاييس والمواصفات اللبنانيّة - ليبنور. <http://www.libnor.gov.lb/CustomPage.aspx?id=20 > .Libnor.gov

14 تنظيم الإنتاج العضوي، قانون رقم 158. (أيار, 2020). الدستور اللبناني. <http://legiliban.ul.edu.lb/Law.aspx?lawId=285272>

مهمّة في التشريع والتنفيذ. فالقوانين والأنظمة القائمة تُطبَّق بشكل سيّئ بسبب الغرامات المنخفضة ونقص التنسيق بين الوكالات الحكوميّة المتعدّدة. ومن المعروف أن اتّساق السياسات في لبنان غائب، ويعود سبب ذلك جزئيًا إلى نقص التنسيق بين المؤسّسات الحكوميّة.[15]

وأخيرًا، يُشكّل التنفيذ الفعّال مصدر قلق يؤثر على الكثير من هذه التدابير السياساتية. وأشار تقرير حديث نشرته الجامعة الأمريكية في بيروت في شهر تموز/يوليو من العام 2022 إلى أن 'إدارة الغذاء والدواء الأمريكية صادرتْ موادًا غذائيّة من لبنان بسبب مخاوف تتعلّق بالسلامة الغذائيّة، ما قد يحدّ من صادرات البلد من الأغذية الزراعيّة'، ما يشير إلى أن هذه القوانين والمقاييس اللبنانيّة قد تكون سيّئة، أو ربما لا يتمّ إنفاذها كما ينبغي. ومن الأمثلة على هذه المنتجات، طحينة السمسم التي ضُبطت لتلوّثها ببكتيريا السالمونيلا.[16]

في الإطار المؤسسي اللبناني الحالي، يُعتبر الأمن الغذائي شأن عدّة وزارات بموجب صلاحيات كل منها. من هنا، تبرز أهميّة إنشاء هيئة تنسيق فعّالة لضمان مواءمة العمل بين جميع الوزارات والمؤسّسات العامّة المعنية، بالإضافة إلى المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومراكز الأبحاث والجامعات، وشركاء التنمية، وأصحاب المصلحة الآخرين. فهذه خطوة ضرورية لتنفيذ استراتيجيّة وزارة الزراعة وتعبئة الموارد اللازمة، فضلاً عن تحديثها بانتظام لمواكبة الأزمة الاقتصاديّة والماليّة المتسارعة التي يواجهها البلد.[17]

تحت عنوان 'استراتيجيّة وطنيّة وخطّة عمل للتغذية (2021-2026)'، وضعت وزارة الصحّة العامة استراتيجيّتها الخاصة في عام 2021، أقرّت فيها أيضًا بتشعُّب النُظم والهياكل الإدارية التي تنظّم التغذية بين هيئات متعدّدة، بالإضافة إلى نقص التنسيق بين الوزارات، مشدّدةً على أهميّة الهيئة التنسيقيّة، ولكن هذه المرّة بالنسبة إلى قطاع التغذية. في الوقت الحالي، معظم المنتجات الشائعة في السوق ليست مغذية و/ أو مستوردة. السبب الرئيسي، وفقًا للاستراتيجية، هو الثغرات في الإنتاج الزراعي المحلي والتنويع، مدفوعًا بضعف إدارة المزارع والموارد، والتنسيق المحدود بين الجهات الفاعلة.

كذلك، تُحدِّد هذه الاستراتيجية الثغرات الموجودة في النظام الغذائي اللبناني على النحو التالي: المحتويات الغذائيّة للمنتجات غير الخاضعة للرقابة وتوسيمها غير المطابق، والإنفاذ غير المُحكَم لقانون سلامة الغذاء، وغياب الاكتفاء الذاتي، وزيادة حجم الواردات. وفي الوقت الراهن، نجد أنّ معظم المنتجات الشائعة في السوق ليست مغذيّة و/أو هي مستوردة. ويعود السبب الرئيسي لذلك، وفقًا للاستراتيجيّة، إلى الثغرات في الإنتاج الزراعي المحلي والتنوّيع، ونتيجة لضعف إدارة المَزارع والموارد، والتنسيق المحدود بين الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة، والنقص في المعدّات والمرافق للحفاظ على جودة المنتج في عمليّة الإنتاج وما بعد الحصاد.

15 عبد الله، هـ. 2021. *تقييم عوامل تنافسيّة القطاع الزراعي في لبنان: دراسة قطاع التفاح* (أطروحة دكتوراه، مونبلييه، المعهد الوطني الفرنسي للتعليم العالي في العلوم الزراعية، سوبأغرو).

16 برنامج الأمن الغذائي، الجامعة الأمريكيّة في بيروت، (2022، تموز/يوليو)، 'بوابة الأمن الغذائي في لبنان - موجز عن الأمن الغذائي (رقم 27)'، الجامعة الأمريكيّة في بيروت. <https://www.aub.edu.lb/fafs/foodsecurity/Documents/2022-07-02>

17 وزارة الزراعة. (2020). الاستراتيجية الوطنية للزراعة في لبنان 2020 - 2025. <http://www.agriculture.gov.lb/getattachment/Ministry/Ministry-Strategy/strategy-2020-2025/NAS-web-Eng-7Sep2020.pdf?lang=ar-LB>

انطلاقًا من ذلك، تسعى وزارة الصحّة العامة إلى تعزيز المساءلة وإدارة المعلومات في مجال الحوكمة الغذائية، ومواءمة النُظم الصحيّة التي توفّر التغطية لخدمات التغذيّة الأساسيّة، وتحسين الإمدادات الغذائيّة، والعمل على توفّر الغذاء من الناحية الاقتصاديّة، وإنشاء بيئة آمنة وداعمة لتغذيةٍ سليمة لجميع الأعمار.[18]

التحديّات التي يواجهها القطاع الزراعي

على الرغم من العوامل المذكورة أعلاه، يمكن أن يساهم القطاع الزراعي في تعافي البلد من الأزمة الماليّة وجائحة كوفيد-19. ولكن، ثمة تحديّات عدّة تقف عائقًا أمام تطوير القطاع الزراعي، وذلك في تسعة مجالات رئيسية:

- **القدرة التنافسيّة:** تتّصف الزراعة اللبنانيّة بمعظمها بارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج الزراعي،[19] بدءًا من التكاليف الثابتة، بما في ذلك إيجار الأراضي الزراعيّة، بالإضافة إلى الحيازات الصغيرة التي لا تستطيع الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير. وكان لهذه الأزمة الاقتصاديّة وقعٌ كبيرٌ على الإنتاج الزراعي، ما قلّص حجمه، وذلك لأنّ المزارعين يعانون من نقص في الوقود، والأسمدة، وغيرها من عوامل الإنتاج الزراعي. هذا الانخفاض في الانتاج الزراعي أدّى إلى انخفاض حجم الصادرات والقدرة التنافسيّة إزاء منتجات مماثلة تنتجها بلدان أخرى. فضلًا عن ذلك، لا يستطيع المزارعون اللبنانيّون منافسة المنتجات المستوردة الأقلّ سعرًا.
- **اليد العاملة:** تستخدم الزراعة على نطاق واسع اليد العاملة المأجورة للقيام بأشغال الزراعة اليدويّة الموسميّة، فضلاً عن الإشراف على الإدارة اليومية للمزارع المملوكة إلى حدٍ كبير للملاّك الغائبين في معظم الأحيان عن مزارعهم بسبب عملهم وعيشهم في المدن الحضريّة، حتى أنّ الكثير من المزارع الصغيرة تلجأ إلى استخدام اليد العاملة. أما العمل المتخصّص، مثل تشغيل الآلات الزراعيّة وتقليم الأشجار، فيُسنَد عادةً إلى العمّال اللبنانيّين الذين يمتلكون تلك المهارات. بالتالي، تتكوّن القوى العاملة بشكل أساسي من عمّال موسميّين ذوي مهارات متدنيّة، وهم في الغالب من الأجانب، ومعظمهم من التابعية السورية. وهذا يعيق قدرة المزارعين على تبني تقنيّات جديدة وممارسات زراعيّة سليمة.
- **التحديات الماليّة:** يواجه المزارعون اللبنانيّون صعوبات في الحصول على القروض، ذلك ان القطاع المصرفي كان المصدر الوحيد للتمويل النقدي قبل الأزمة. وفي ما يتعلّق بالقطاع الزراعي، اعتمدَ نظام الائتمان على مورّدي عوامل الإنتاج الزراعي وتجّار الجملة للتمويل العيني (كالبذور والأسمدة وغيرها)، الأمر الذي توقّف في بداية الأزمة الماليّة بسبب تدهور قيمة العملة اللبنانيّة. وبات المزارعون يواجهون صعوبةً متزايدة في الحصول على القروض للاستثمار في مزارعهم (لتأمين الوقود وعوامل الإنتاج الزراعي بالدرجة الأولى)، أو

18 وزارة الصحة العامة. (2021). استراتيجيّة وطنيّة وخطة عمل للتغذية 2020-2025. <https://moph.gov.lb/userfiles/files/Prevention/Nutrition/Lebanon%20National%20Nutrition%20Strategy_20220322%20F.pdf>

19 زادت تكلفة عوامل الإنتاج الزراعي (مثل البذور والمبيدات والمحروقات) بشكل كبير بسبب انهيار العملة، ما صعّب على المزارعين تحقيق الأرباح.

لشراء المعدات، ولا سيّما أنّ التكاليف كانت غالبًا بالعملة الصعبة، بينما مدخول المزارعين بالليرة اللبنانيّة. ونتيجةً لذلك، يعتمد المزارعون بشكل كبير على المساعدات الخارجيّة لتلبية احتياجاتهم، مثل الدعم العيني الذي تقدّمه الجهات المانحة. ويرى القطاع المصرفي أنّ الزراعة هي عملٌ ينطوي على مخاطر عالية، وغير مضمون من حيث الإنتاج أو التسويق، الأمر الذي يجعلهم يترددون في دعم المزارعين. أما المصدر الوحيد للقروض، فكان برنامج كفالات الذي تم تعليقه خلال الأزمة.

- **صعوبات في سلسلة التوريد/تحديات التسويق:** تواجه سلسلة التوريد الزراعي في لبنان قيودًا أساسية، مثل قدرة المزارعين المنخفضة على التفاوض في عمليّات التسويق، والعمل التعاوني شبه الغائب. كذلك، تخضع سلسلة التوريد الزراعي لتأثيرات القوة السوقيّة غير المتوازنة، ومخاطر الممارسات التجاريّة غير العادلة (انعدام الثقة بين المنتجين والوسطاء، وانعدام الشفافيّة في أسواق الجملة في لبنان، وغياب التكامل والروابط داخل سلسلة التوريد، أي أنّ الإنتاج الزراعي غالبًا ما يواجه مشكلة الجودة والتسويق). وأخيرًا، هناك عدم توافق العرض مع الطلب - توجد فجوة كبيرة بين المنتِجين والمستهلكين، إذ أنّ الأصناف المنتَجة ليست دائمًا الأنواع التي يرغب فيها المستهلكون. فالمستهلكون اللبنانيّون اعتادوا على أفضل المنتجات جودةً، والتي هي أيضًا المنتجات الأكثر ملاءَمةً للتصدير.[20]
- **عدم الالتزام بمقاييس الجودة والكميّات المطلوبة وفقًا لاتفاقات التصدير.** يُدرِك وسطاء التصدير متطلّبات الجودة التي تفرضها الأسواق الخارجيّة لتجنب إعادة الشحنات. لذلك، يعمدون إلى تقديم أسعار أعلى للمزارعين في مزارعهم مقارنةً بمورّدي سوق الجملة المنتظمين الذين يستهدفون الاستهلاك المحلي. بيد أن العديد من القطاعات الفرعيّة للإنتاج الزراعي في لبنان، وكذلك جزء من صناعة الأغذية، تعاني من مشكلات سلامة الأغذية وجودتها بسبب نقص الاستثمار في هذه المجالات. أما في ما يتعلّق بمسألة الكميّة، فإن لبنان ليس منتجًا كبيرًا، وبالتالي فإن عدم القدرة على تقديم التزامات بكميّات كبيرة غالبًا ما يكون عائقًا آخر أمام الترويج للصادرات.
- **ضعف البنية التحتيّة الزراعيّة:** وفقًا للإحصاء الزراعي للعام 2010, كان ما يُقارب 47,000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة عرضة للإهمال، وهو ما يمثّل أكثر من 20 في المئة من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة. وفيما وقعت بعض هذه الأراضي في دائرة الإهمال تدريجيًا بسبب ارتفاع كلفة صيانة الأراضي (المدرجات الزراعية) والنزوح السريع من الأرياف الجبليّة (36% في جبل لبنان), فقد هجرَ الكثير من المزارعين في مناطق أخرى أراضيهم حيث كانوا يزرعون الحبوب البعليّة وذلك بسبب انخفاض الإنتاجيّة والربحيّة, وخصوصًا المناطق الأكثر جفافًا مثل بعلبك/الهرمل, حيث تم التخلي عن 29 في المئة من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة. وأخيرًا، أجبرَ الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء

20
عبد الله، هـ. 2021. *تقييم عوامل تنافسيّة القطاع الزراعي في لبنان: دراسة قطاع التفاح* (أطروحة دكتوراه، مونبلييه، المعهد الوطني الفرنسي للتعليم العالي في العلوم الزراعية، سوبآغرو).
دال، ا.، دياز-غونزاليس، ا.م.، موراليس - أوبازو، وفيغاني، م. (2021). القطاع الزراعي في لبنان: التحديات والفرص. موجزات السياسات التي تُعدها منظّمة الأغذية والزراعة حول اقتصاديات التنمية الزراعيّة، رقم 38. روما، منظّمة الأغذية والزراعة. متوفّر عبر الرابط التالي:
https://www.fao.org/documents/card/en/c/cb5074en

من جنوب لبنان، الذي طال أمده، عددًا كبيرًا من المزارعين على هجر أراضيهم. وعلى الرغم من عودة الكثير من المزارعين إلى الجنوب بعد الانسحاب الإسرائيلي في العام 2000, لا تزال هناك مساحات كبيرة مهجورة حتى الآن, وما يقارب 25 في المئة من الأراضي المهجورة تقع في محافظة النبطيّة. كما أن النقص في الطرق الزراعية والسدود (بحيرات التلال) في المناطق الريفية يؤثر سلبًا على القطاع الزراعي.

- **عدم كفاية خدمات الإرشاد الزراعي والبحوث والتثقيف:** لقد تمّ إدراج البحوث الإرشاديّة والتثقيف الزراعي في مثلّث التنمية الزراعيّة لدى وزارة الزراعة والمؤسّسات التابعة لها. ولكن، تبقى البحوث الزراعيّة في عمليّة الإرشاد غير مطبقّة، وتقف النتائج عند عتبة مراكز البحوث، بالرغم من دعم الجهات المانحة والمؤسّسات المختلفة. أما المشورة المتعلّقة بالإنتاج الزراعي وممارسات ما بعد الحصاد، فيتم تقديمها من قِبل موّردي عوامل الإنتاج الزراعي، في حين يفتقر العاملون في الإرشاد الميداني إلى الخدمات اللوجيستية والحوافز، بالإضافة إلى عبء العمل الزائد بسبب نقص الموظّفين. علاوةً على ذلك، فإن الثقة مفقودة من جهة المنتجين، والخبرة غير كافية لإقناعهم.[21]
- **الجانب السياسي:** إن إمكانات التصدير محدودة بسبب تدنّي جودة المنتجات، ونقص الممارسات الزراعيّة السليمة، ومعايير السلامة، وأنظمة التتبّع والتراخيص. وعليه، فإن ما يعيق الوصول إلى الأسواق الدوليّة والاندماج في سلاسل القيمة العالميّة هو غياب المقاييس والتراخيص. ومن ناحية أخرى، يعتمدَ لبنان على الطرق البريّة عبر الجمهوريّة العربيّة السوريّة لتصدير المنتجات الزراعيّة إلى العراق ودول مجلس التعاون الخليجي. وفي أعقاب اندلاع الأزمة السورية في العام 2011، أدّى الحدّ من صادرات الترانزيت عبر الحدود وعدم إمكانيّة الوصول إلى السوق السوريّة، إلى تعطيل طرق التجارة البريّة الرئيسية المؤديّة إلى أسواق الصادرات التقليديّة في دول الخليج والعراق. إزاء ذلك، اضطر المصدّرون إلى البحث عن أسواق وطرق تجاريّة بديلة، واستخدام خيارات شحن أكثر تكلفة. ونظرًا لمحدودية فترة صلاحيّة المنتجات، يُعتبر النقل البحري مناسبًا لتصدير أنواع معدودة من المنتجات فقط، في حين أنّ نقل المنتجات القابلة للتلف عن طريق الجو يترتب عليه تكاليف باهظة، مما يشكل عائقًا أمام منتجات كثيرة.
- **تغيّر المناخ واستخدام الموارد الطبيعيّة.** لمواجهة عواقب تغيّر المناخ، من الضروري اتّخاذ التدابير اللازمة على جميع مستويات المجتمع، اليوم وفي المستقبل. وفي هذا الصدد، على السلطات المختصّة في لبنان أن تتصدّى لظاهرة استخدام المبيدات والأسمدة الرخيصة الثمن، والقوانين البيئيّة غير الملائمة، وصعوبة الوصول إلى المياه النظيفة المعالَجة في الكثير من المناطق. كما يتعين تطوير المعلومات والمعرفة ومشاركتها مع جميع فئات المجتمع، سواء من خلال حملات التوعية بشأن تغيّر المناخ وتأثيره، أو بوضع أنظمة الإنذار المبكر، أو تعزيز الأنظمة القائمة بهدف تنبيه السكان والمستجيبين

21 عبد الله، هـ. 2021. *تقييم عوامل تنافسيّة القطاع الزراعي في لبنان: دراسة قطاع التفاح* (أطروحة دكتوراه، مونبلييه، المعهد الوطني الفرنسي للتعليم العالي في العلوم الزراعية، سوبأغرو).

للتهديدات التي تشكّلها الظروف الجوية القاسية. فزيادة القدرة على الصمود والتكيّف تُعتبر أمرًا أساسيًا لا غنى عنه.

الفرص المُتاحة في ظلّ الأزمة

ممّا لا شك فيه أنّ الأزمة الاقتصاديّة أحدثت تأثيرات سلبيّة كبيرة على قطاعات عدّة. ومع ذلك، تتوفّر أيضًا فرص مختلفة يمكن الاستفادة منها لتشجيع القطاع الزراعي وتعزيزه. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ النقص في العملة الصعبة، الذي شكّلَ عائقًا أمام استيراد المواد الغذائية، أتاحَ فرصةً ملائمة لدعم إنتاج المواد الغذائية المحلية بغية تلبية الطلب المحلي. ولكي تتحقّق هذه الفرص، يتعين أن تكون مصحوبة بمبادرات خاصة لدعم صغار المزارعين، وتحسين إمكانيّة الحصول على التمويل وعوامل الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى الاستثمار في البنية التحتيّة، مثل أنظمة الري ومرافق التخزين.

إمكانيّات التصدير: الاستفادة من المنتجات الزراعيّة ذات الميزة التفاضلية

توفّر الأزمة الراهنة فرصًا عدّة مرتبطة بالميزة التفاضلية لبعض المحاصيل والمنتجات الغذائيّة الزراعيّة، ولا سيّما لجهة تسعيرها وقدرتها التنافسيّة في السوق العالميّة. شهدَ الإنتاج الزراعي زيادةً في تجارة الفواكه والخضروات والمنتجات الغذائيّة. بالتالي، يمكن أن تتوفّر للمستثمرين إمكانيّة إنتاج المنتجات الزراعيّة والمنتجات الغذائيّة-الزراعيّة التي تمثّل ميزةً تفاضلية، مثل الصناعات الجديدة، والمزارع المتخصّصة، والنبيذ، ومنتجات الأسواق المتخصصة الأخرى. ومن الحالات الناجحة في هذا المضمار، ازدهار صناعة النبيذ في مناطق مختلفة من لبنان، وتطوير زراعة الكروم، حتى في المناطق العقارية الأعلى كلفةً، حيث تُقدّم المشاريع السياحيّة أو التجاريّة إمكانات عاليّة.

تعزيز الابتكار والتكنولوجيا

من المؤكد أنّ قطاع الابتكار والتكنولوجيا ساهمَ، على مدى السنوات القليلة الماضية، في استحداث طرق جديدة للزراعة بدأت تحلّ محلّ عوامل الإنتاج التقليديّة، مثل الأسمدة والمبيدات، بفضل توفّر حلول بديلة كالزراعة العضويّة والزراعة الدقيقة. بالتالي، يمكن أن توفّر الأزمات للمزارعين اللبنانيين، الحوافز اللازمة لاستكشاف هذه التقنيّات وغيرها، مثل استخدام الطائرات المسيّرة وأجهزة الاستشعار، وذلك للحدّ من اعتمادهم على عوامل الإنتاج المستوردة التي يتم شراؤها بالعملة الصعبة، ما يُحسّن الكفاءة والإنتاجيّة في القطاع الزراعي.

ويمكن أن يساعد التعاون مع مزوّدي التكنولوجيا والشركات الناشئة والمبتكرين (خصوصًا في المناطق الريفيّة) في إدخال ودمج التقنيات المتطوّرة في الزراعة. كذلك، يمكن للمزارعين الاستفادة من المكننة، وتحليلات البيانات، وحلول الزراعة الذكيّة التي تساهم في تحسين استخدام الموارد ورفع جودة المنتجات.

دور المنظّمات الدوليّة والمحليّة في نمو القطاع الزراعي

نتيجة الوضع الراهن، سارعت المنظّمات الدوليّة إلى إنشاء مشاريع وبرامج 'النقد لقاء العمل' التي تنفّذها وتُعِدّها المنظّمات غير الحكوميّة في جميع أنحاء البلاد، بغية توفير فرص عمل قصيرة الأمد للأفراد من الفئات الهشة من الجنسين، والسكان المحليين والأجانب على حد سواء، من أجل مساعدتهم في توليد الدخل وتلبية احتياجاتهم الغذائيّة. وهذا التدخّل ربما يمكن أن يساعد في رفع مستوى جودة المنتجات اللبنانيّة، وتحسين قدرة الفقراء على الصمود من خلال إنتاج منتجات متخصّصة للتصدير (مثل المنتجات العضويّة والتجارة العادلة والممارسات الزراعيّة السليمة).

بالإضافة إلى ذلك، أطلقت الحكومة استراتيجيّةً خاصة استنادًا إلى منصّة Impact[22]. وعلى الرغم من أنّ هذه الآليّة ستتطلّب تعاونًا كبيرًا داخل الحكومة، يمكن للحكومة أن تتعاون مع منظّمات المجتمع المدني وتبني على الجهود والإنجازات التي سبق أن حقّقتها هذه الجهات. ومن الأمثلة على ذلك، التنسيق المشترك بين الوكالات في قطاعات مختلفة، من بينها جهود 'الأمن الغذائي والزراعة' بقيادة وزارة الزراعة، وبمشاركة منظّمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظّمات غير الحكوميّة الأخرى العاملة في هذا القطاع.

التوصيات

على الرغم من التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي، تُبذَل الجهود للمساعدة على استدامة هذا القطاع عن طريق عدد من المبادرات المموّلة محليًا، بالإضافة إلى الأموال الخارجيّة من الجهات المانحة الدولية (مثل الصندوق العربي، ومنظّمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدوليّة، والاتّحاد الأوروبي)، وقرض مرتقَب من البنك الدولي بقيمة 200 مليون دولار أمريكي. تعمل هذه المبادرات على دعم المجتمعات المحلية في الممارسات الزراعيّة، إضافة إلى تحويل وتحسين سبل العيش. فهي توفّر للمزارعين والمؤسسات الصغيرة برامج التدريب وبناء القدرات، والمعدّات، والدعم المالي. وفي حين أنّ بعض المبادرات تهدف إلى زيادة إنتاج المواد الغذائية الأساسيّة لتلبية الطلب، لا تزال البرامج القائمة لدعم المزارعين والمستهلكين غير مستدامة اقتصاديًا في معظمها.

وبغية اغتنام الفرص ومواجهة التحديات التي تطرحها الأزمة، نقدّم التوصيات التالية التي تندرج ضمن أربعة مستويات من التدّخل: الإنتاج، والتسويق، والتنظيم، وصنع السياسات.

22 منصّة IMPACT هي أوّل منصة للحوكمة الإلكترونيّة في لبنان. وهي تُتيح الوصول إلى البيانات المفتوحة على مستويات مختلفة من القطاع العام، بما في ذلك الوزارات والبلديات. يمكن أن تساهم هذه المنصّة في النمو الزراعي من خلال اتّخاذ القرارات المستنِدة إلى البيانات، ووضع السياسات والتخطيط على أساس تحليل بيانات الإنتاج الزراعي، وتَوَفُّر الموارد، وأنماط المناخ، واتّجاهات السوق التي تدعم الزراعة وتضمن الأمن الغذائي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن توفّر هذه المنصّة معلومات حول متطلّبات السوق وتقلّبات الأسعار ومتطلّبات الترخيص، ما يُسهّل الدخول إلى الأسواق والوصول إلى الأسواق المحليّة والدوليّة.

على مستوى الإنتاج

أ. بناء القدرات

من المهم بناء قدرات المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة التي تعمل على امتداد سلسلة القيمة الغذائيّة للوصول إلى نظام غذائي مستدام. ويعتمد هذا الأمر على وضع برامج مصمّمة خصّيصًا كي تلبي احتياجات جميع الأطراف المعنيّة وتجد حلولاً لمشكلاتها على امتداد السلسلة، مع مراعاة مهارات العمّال والأصول الماليّة المحدودة لتطبيق التغييرات المقترحة. ولا بدّ من التركيز، بشكل خاص، على ممارسات المعالجة لفتح قنوات تسويق جديدة، والحدّ من خسارة المنتجات غير المُباعة. كذلك الأمر بالنسبة إلى الممارسات الزراعيّة الجيّدة وممارسات ما بعد الحصاد السليمة، التي تعتبر هامة للحدّ من الخسائر النوعيّة والكميّة. ومن الضروري أيضًا التركيز على العمل التعاوني، الذي من شأنه أن يساعد المنتِجين على خفض تكاليفهم وتسهيل وصولهم إلى المعدّات المشتركة وقنوات التسويق. ويتوجّب على المنظّمات العاملة في القطاع مواءمة جهودها تفاديًا للازدواجية، والانخراط في مساعي مشتركة مع القطاع العام من أجل ضمان استدامة أعمالها. وتجدر الإشارة إلى أنّ الهيئات العامة الرئيسية في هذا الإطار هي مراكز الإرشاد الزراعي التي تديرها وزارة الزراعة، والتي تقع ضمن أكثر من 28 منطقة في جميع أنحاء لبنان، ويعمل فيها عدد من الفنيين والمهندسين الزراعيين.

ب. البنية التحتيّة

نظرًا للقيود الماليّة التي تمنع الحكومة من الاستثمار في إعادة تأهيل البنية التحتيّة القائمة أو إنشاء بنى تحتية جديدة، مثل قنوات الري، وتحسين إمكانيّة الوصول إلى المياه ذات النوعيّة الجيدة، يتعيّن على الجهات المانحة العمل على نطاق صغير لتكون مصادر المياه واختبارات التربة سهلة المنال وبأسعار معقولة. ورأى الخبراء الذين تمّت استشارتهم في هذه الدراسة أنّ دور البلديات أصبح ضروريًا في هذه التدخّلات المحلية، إلا أنّ البلديات تواجه هي أيضًا صعوبات ماليّة. لذلك، يجب أن تأخذ جميع التدخّلات في الاعتبار أهمية إشراك مختلف الجهات المعنية المحلية، وتعزيز دورهم وإتاحة الفرصة لهم ليكونوا فاعلين لإحداث التغيير في مجتمعاتهم. وممّا لا شك فيه أنّ تعزيز دور التعاونيات وعملها مهمّ في هذا الإطار.

ج. التمويل

إن الحصول على التمويل هو الجانب الأهمّ والأكثر صعوبة في ظلّ الأزمة الاقتصاديّة الراهنة. ولكنّ الأموال التي تُستثمَر في التنمية تفتقر إلى البرامج التي تضمن التسهيلات الائتمانيّة الصغيرة. وبالتالي، يواجه المنتِجون تحديات كبيرة لشراء مستلزمات الإنتاج الزراعي والمعدّات الزراعية ذات النوعيّة الجيدة وتسديد تكاليف الطاقة والوقود، كما أنهم يفتقرون أيضًا إلى استراتيجيّة تسويقية

خاصة بمنتجاتهم. لذلك، يتعيّن على المنظّمات ومراكز البحوث، بالإضافة إلى وزارة الزراعة ووزارة الصناعة ووزارة الاقتصاد والتجارة، بذل جهود مشتركة لإعداد دراسات قائمة على تحليل التكلفة والأرباح، وفرص التسويق المحليّة والدوليّة بغية تحديد المنتجات المحتملة ذات الميزة التفاضلية، وضمان وفورات الإنتاج الكبير من دون الحدّ من الأمن الغذائي المحلي. ولا بدّ أن تأخذ الدراسات في الاعتبار تحليل نظام الزراعة من أجل تشجيع أنظمة الزراعة المستدامة الملائمة في ما يتعلّق بالأنواع والأصناف، وتسلسل المحاصيل، والطابع الموسمي. عندئذٍ، تستند برامج الإقراض والتمويل إلى دراسات اقتصاديّة سليمة تستهدف المنتجات المحتملة، وتتيح حريّة الوصول للوكالات الإنمائية والجهات الفاعلة في مجال التنمية.

على مستوى التسويق

في السياق الراهن، يمكن القول إنّ المنتِجين هم الذين يحصلون على الحصّة الأصغر، بينما يتحكّم التّجار بأسعار السوق، ويدفع المستهلكون ثمن المنتج النهائي من دون أيّ رقابة على الجودة. ويفتقر المنتِجون إلى إمكانيّة الوصول إلى مرافق التخزين المبرّدة ليتسنّى لهم تخزين منتجاتهم وضمان فترة صلاحيّة طويلة، والحدّ من الخسائر، وإطالة فترة التسويق، والبحث عن قنوات تسويق جيّدة. كذلك، لا بدّ أن تتوفّر لهم إمكانيّة الوصول إلى مرافق الفرز والتوضيب بغية تحقيق قيمة مضافة لمنتجاتهم. ويمكن التنويه بمبادرات ناجحة للقطاع الخاص في هذا الإطار، لكنّ المرافق الميسورة التكلفة التابعة للتعاونيات الزراعيّة ليست مجهزة ولا تعمل بشكل جيد؛ ومع ذلك، تتمثّل إحدى الحالات الناجحة في الدعم الذي تقدّمه إحدى المنظمّات الدوليّة لإنشاء تعاونية للمزارعين مجهّزة بمنشأة للفرز والتخزين المبرّد في البقاع، ما يُسهّل تصدير الكرز والفواكه الأخرى إلى أوروبا. ويشير ذلك إلى أهميّة العمل التعاوني الذي يقع ضمن اختصاص المديريّة العامة للتعاونيات في وزارة الزراعة؛ إلاّ أنّ الميزانيّة منخفضة للغاية على غرار جميع المؤسّسات العامة الأخرى. أما الوزارات المعنية التي يمكنها التخطيط الاستراتيجي للسوق بمساعدة ماليّة من الجهات المانحة، فهي وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد والتجارة.

لا يمكن الاستفادة من الفرص المتاحة من دون تعاون وثيق بين الوكالات الحكوميّة والهيئات التنظيميّة، ولا سيّما وزارة الزراعة ووزارة الصحة، اللتين يتعيّن عليهما وضع وإنفاذ مقاييس الإنتاج والتصنيع وتوسيم المنتجات المحتملة، مثل النبيذ وزيت الزيتون والفواكه والخضروات. وهذا يستدعي التعاون مع مؤسسات البحوث والتطوير الزراعية، والأقسام الجامعيّة المعنية التي يمكن أن تسهم في تحسين تقنيّات الإنتاج، وتوفير التدريب والمساعدة الفنيّة للمزارعين.

على المستوى التنظيمي

لا بدّ من تسهيل الزراعة التعاقديّة[23] كنهج بالغ الأهمية، بالإضافة إلى إطلاق حملات توعية لتوجيه العلاقة بين المستثمر والمزارع، خصوصًا عندما يتعلّق الأمر بصغار المزارعين الذين يساهمون بنسبة تصل إلى 70-80% من الإنتاج الزراعي. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ القوانين التي ترعى هذه العلاقة قديمة وتحتاج إلى تحديث. كذلك، علينا إعادة تنظيم إجراءات وزارة الزراعة والبلديات ودورها في ما يتعلّق بأسواق الجملة، وذلك لضمان أسعار عادلة، وحماية حقوق المزارعين، فضلًا عن تحديد عوامل الإنتاج البديلة ذات الجودة العالية والاستثمار فيها للإنتاج المحلي، بما في ذلك البذور والمعدات البلاستيكيّة.

ويتمثّل أحد التحديات الرئيسية في إنشاء منصّة للتشاور والتنسيق بين الجهات الفاعلة المحليّة، مثل الوزارات والمؤسّسات البحثيّة والمنظّمات والقطاع الخاص، بالإضافة إلى الجهات الفاعلة الخارجيّة مثل المنظّمات والمؤسّسات الدوليّة.

وأخيرًا، بغية تعزيز العلاقة بين المزارعين والمستهلكين لناحية جودة المنتجات وسلامتها، تبرز الحاجة إلى اتّخاذ بعض الإجراءات لتحسين وإنشاء وحدات فعّالة للتوضيب والتوسيم، بالإضافة إلى دعم تصدير المنتجات الزراعيّة لضمان العائدات النقديّة للمنتِجين وزيادة أرباحهم، ومراقبة الأسعار، وصولاً إلى إرساء قطاع منصف للمنتجين والتّجار والمستهلكين على حدّ سواء.

على مستوى صنع القرارات والسياسات العامة

يتعيّن استكمال عملية تحديث السياسات والقوانين الزراعيّة بسبب التحوّلات البنيوية، والتي بدأت في العام 2019. فقطاع الزراعة والأغذية الزراعيّة يشهد نموًا متزايدًا على صعيد الإنتاج والاستثمار وحصّته في الناتج المحلي الإجمالي. بالتالي، علينا وضع جدول زمني محدّد بدقة للاستيراد والتصدير، وذلك من أجل حماية الإنتاج المحلي تحت إشراف وزارة الزراعة، مع مراعاة الاتفاقات الثنائيّة والإقليميّة.

23 تشير الزراعة التعاقديّة إلى إبرام اتفاق بين المزارعين والمشترين، وعادة ما يكونوا من مصنّعي المواد الغذائية الزراعيّة، حيث تُحَدَّد مسبقًا شروط وأحكام إنتاج وبيع المنتجات الزراعية. ويهدف هذا الترتيب إلى التخفيف من تأثير تقلبات الأسواق، وتعزيز الإنتاجية، وتشجيع العلاقات ذات المنفعة المتبادلة بين المزارعين والمشترين.

المراجع

باهن، ر.، نسر، ر.، واللبنان، س. (2018). سياسة الغذاء في لبنان. وحدة مرجعيّة في علوم الغذاء. .Elsevier متوفّر عبر الرابط التالي:
https://doi.org/10.1016/b978-0-08-100596-5.22365-2

دال، ا.، دياز-غونزاليس، ا.م.، موراليس – أوبازو، وفيغاني، م. (2021). القطاع الزراعي في لبنان: التحديات والفرص. موجزات السياسات التي تُعدها منظّمة الأغذية والزراعة حول اقتصاديات التنمية الزراعيّة, رقم 38. روما، منظّمة الأغذية والزراعة. متوفّر عبر الرابط التالي:
https://www.fao.org/documents/card/en/c/cb5074en

منظمة الأغذية والزراعة. (2023). لبنان في لمحة. متوفّر عبر الرابط التالي:
https://www.fao.org/lebanon/fao-in-lebanon/lebanon-at-a-glance/fr/

LCPS

حول ملخص السياسة العامة
ملخص السياسة العامة هو منشورة قصيرة تصدر بشكل منتظم عن المركز اللبناني للدراسات تحلل مواضيع سياسية واقتصادية واجتماعية أساسية وتقدم توصيات في السياسات العامة لشريحة واسعة من صناع القرار والجمهور بوجه عام.

حول المركز اللبناني للدراسات
تأسّسَ المركز اللبناني للدراسات عام 1989، وهو مؤسّسة مستقلّة، محايدة، غير ربحية وغير حكومية. يُعنى المركز بإنتاج وتأييد السياسات التي تُحسّن الحوكمة في لبنان والمنطقة العربية. تتمحور أبحاث المركز حاليًا حول الأهداف التالية: تعزيز الحوكمة، والنهوض بعملية النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعم السياسات الاجتماعية الشاملة والفعّالة، والدفع باتّجاه تطوير السياسات التي تصبّ في إطار البيئة المستدامة. تتقاطع أربعة مواضيع مع مجالات التركيز المذكورة أعلاه، وهي النوع الاجتماعي، والشباب، وحلّ النزاعات، والتكنولوجيا.

للإتصال بنا
المركز اللبناني للدراسات
برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب. 215-55، شارع ليون
رأس بيروت، لبنان
ت: 799301 1 961 +
ف: 799302 1 961 +
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org